مكتب رئيس مجلس الوزراء

كلمة السيد الدكتور/ مصطفى مدبولي

رئيس مجلس الوزراء

خلال

الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف

في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

COP29

باكو، أذربيجان ١٣ نوفمبر ٢٠٢٤

فخامة السيد الرئيس/ إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان،

معالي السيد/ مختار بابا ييف، رئيس مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP29،

أصحاب الفخامة والسعادة قادة الدول والحكومات،

معالي السادة الوزراء،

السيدات والسادة،

أود في البداية أن أنقل لحضراتكم تحيات فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، الذي شرفني بالمشاركة نيابة عن سيادته في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP29.

كما أُهنئ جُمهورية أذربيجان على توليها رئاسة المؤتمر، متمنياً كل النجاح والتوفيق لها، ومؤكداً دعم مصر للخروج بنتائج مثمرة وملموسة من هذا المؤتمر.

السيدات والسادة،

يُعقد مُؤتمر باكو لتغير المناخ في ظل أزمات وحروب إقليمية ودولية، وفي خضم أحداث مناخية جسيمة، تتزايد في عددها وآثارها وصعوبة التنبؤ بها، بما يُرتب خسائر اقتصادية وبشرية، تفرض ضغوطاً إضافية على دُولنا.

ولقد حرصت مصر دوماً على التركيز على مسألة "التنفيذ" فيما يتعلق بأجندة التغيرات المناخية، مع العمل على سد الفجوة المتعلقة بالتعامل مع الخسائر والكوارث المناخية التي لا تمتلك الدول النامية القدرة المالية والتقنية للتعامل معها، وما يترتب عليها من خسائر اقتصادية وبشرية.

وفي هذا الإطار، نجحت مصر خلال مؤتمر الأطراف COP27 في حشد الدعم الدولي لإنشاء صندوق الخسائر والأضرار، وتدشين مسار تفاوضي حول الانتقال العادل، يُراعي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لعملية التحول المتفق عليها في إطار اتفاق باريس، ونجحنا في الدفع بموضوعات الطاقة والمياه ضمن القرارات الرسمية للمؤتمر، وإنشاء منصة شرم الشيخ للشراكة حول التكيف.

ويأتي مؤتمرنا هذا كفرصة لإعادة التأكيد على التزام مختلف الأطراف بتنفيذ تعهداتها، وفقاً للاتفاقية الإطارية واتفاق باريس، وبصفة خاصة ما يتعلق بتوفير التمويل لدعم الدول النامية، حيث تُشير تقارير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن الدول الأفريقية تُوجِّه بالفعل ما يصل إلى ٥٪ من ناتجها الإجمالي للتعامل مع تغير المناخ، وذلك في الوقت الذي تتزايد فيه الخسائر الناتجة عن الآثار السلبية لتغير المناخ، وانعكاس ذلك على الأمن والاستقرار.

كما تُقدَّر تكلفة التكيف في الدول النامية إلى حوالي ٣٨٧ مليار دولار سنوياً حتى عام ٢٠٣٠، في الوقت الذي لا تتجاوز فيه تدفقات تمويل التكيف من الدول المتقدمة مبلغ ٢٢ مليار دولار.

السيدات والسادة،

تحرص مصر على تبني نهج وطني مُتكامل، يهدف إلى التحول إلى التنمية المستدامة المُتوافقة مع البيئة، حيث تم إطلاق استراتيجية المناخ حتى عام ٢٠٥٠، واستراتيجية التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، وتوجيه الاستثمارات لمشروعات التحول الأخضر، وتعزيز التعاون مع شركاء التنمية، بالإضافة إلى زيادة إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة لتصل إلى ٤٢٪ من مزيـج الطاقة عام ٢٠٣٠.

كما أطلقت مصر منصة وبرنامجاً وطنياً للمشروعات تحت اسم منصة "نوفي" التي تضم المشروعات ذات الأولوية للتنفيذ، بما فيها مشروعات المياه والطاقة، بجانب تنفيذ عمليات توسع في مشروعات النقل المستدام في المدن الرئيسية بدعم من عدد من شركاء التنمية.

السيدات والسادة،

أود الإشارة إلى أن مصر والدول الأفريقية بصفة عامة تواجه تحدي توافر التمويل المناسب، وصعوبة النفاذ إلى التمويل، وربط هذا النفاذ بمشروطية تنفيذ إجراءات متسارعة لا تراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية في دولنا.

وَيُضاف إلى ذلك القيود المفروضة على الصادرات، نتيجة تطبيق معايير ورسوم بيئية لا تُراعي اختلاف الظروف الوطنية، فضلاً عما نراه من تحديات حول تفعيل التنسيق المشترك للتعامل مع الآثار العابرة للحدود، وبصفة خاصة في موضوعات المياه.

هذا، وتُؤكد التقارير العلمية أن المياه ستكون القطاع الأكثر تأثراً بتغير المناخ، وهو بالفعل تحدٍ حقيقي أمام المجتمع الدولي، مما يستلزم ضرورة التعامل معه بصورة جِدية وسريعة، في ظل ما نشهده من آثار فعلية لهذا التحدي، وما نلمسه من تردد في تعزيز التعاون المؤسس على عدم إلحاق الضرر، وفقاً لمبادئ القانون الدولي.

ومن هذا المنطلق، نتطلع لأن يخرج المؤتمر برسالة واضحة تُلبي تطلعات واحتياجات الدول النامية، التي تتجاوز الـ ٣٠٠ مليار دولار سنوياً، لمواجهة احتياجات التكيف في تلك الدول، وما يتجاوز التريليون دولار سنوياً لتحقيق الانتقال في مجال الطاقة.

وفى ضوء سعى المؤتمر للتوصل لاتفاق حول "الهدف الكمي الجماعي الجديد" لتمويل المناخ، أَود تأكيد ما يلي:

أولاً: أن هذا الهدف يجب أن يتسم بأكبر قدر ممكن من الطموح، وبما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية للدول النامية.

ثانياً: أن الدور الأساسي للتمويل يجب أن تضطلع به الدول المتقدمة.

ثالثاً: أن خروج المؤتمر بهدف كَمِّي جديد على قدرٍ كبير من الطموح سيبعث برسالة سياسية قوية لمختلف دوائر التمويل والاستثمار العالمية، مما يشجعها على توجيه الموارد اللازمة للتعامل مع تغير المناخ.

رابعاً: أن تُمثل المنح والقروض بالغة التيسير النسبة الغالبة من التمويل مع عدم إمكان اعتبار القروض بسعر الفائدة التجاري بمثابة تمويل للمناخ، لما يترتب عليها من زيادة أعباء المديونية.

خامساً: هناك ضرورة للتعامل مع صعوبات النفاذ لما سيكون متاحاً من تمويل.

وختاماً، أؤكد مرة أخرى التزام الفريق التفاوضي المصري بتقديم كل الدعم للرئاسة الآذرية لإنجاح المؤتمر، وتحقيق ما نصبو إليه من تطلعات.

شكراً جزيلاً.